تقويم التجربة المصرية في تخصيصية مشروعات تنمية المجتمع على المستوى المحلي

إعداد

الباحثة / مـروة فرحـات عفيفـي

الأستاذ الدكتور **الأستاذ الدكتور**

أحمــد وفاء حسين زيتـــون **أحمـد عبد الفتـاح ناجـي**

مقدمة

مما لاشك فية أن السوق في البلاد النامية لا يمتلك من الآليات مما يسمح لها بطرح الخدمات الاجتماعية لقوي السوق فالتضخم وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة والأزمات الاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد النامية عامة ومصر خاصة لا تمثل المناخ الملائم لبيع الخدمات الاجتماعية في السوق لمن يملك ثمن الحصول عليها. هذا من جانب وعلي الجانب الآخر فإن طبيعة الخدمات الاجتماعية لا تتوافق مع قوي السوق وضعف مجموعة من المظاهر نتيجة لتدخل آليات السوق في الخدمات الاجتماعية .

وقد أكد علي ذلك العديد من الدراسات, والدراسة الحالية واحدة من الدراسات التي تتناول التجربة المصرية في تخصيصية مشروعات تنمية المجتمع على المستوى المحلي بالدراسة والتحليل من خلال تقويم جودة الممارسة في المشروعات المسندة من وزارة التضامن الاجتماعي للجمعيات الأهلية ومدي صلاحية هذة الجمعيات في تقديم الخدمة بالجودة المطلوبة وفق محكات وشروط نموذج المساعدات الفنية من وجهة نظر كرستنسون.

أولا : مشكلة الدراسة

حظيت التنمية بكافة صورها بكثير من الاهتمام من جانب كافة دول العالم خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للتغيرات التي حدثت في العالم أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حيث ينظر إلي التنمية علي إنها الوسيلة المناسبة لتحسين أوضاع وأحوال المجتمع وتحقيق مستوي أفضل للإنسان وقد ظهرت التنمية لمساعدة الدول النامية في النهوض الإقتصادي والاجتماعي عن طريق التعاون والعمل الجمعي المشترك.

فمن خلال ذلك يستطيع الناس إشباع إحتياجاتهم وتحقيق رغباتهم بالشكل الذي يزيد من قدرتهم علي مواجهة وحل المشكلات بطريقة فعالة . ولكي يتم تحقيق التنمية لا يتم ذلك من فراغ وإنما يتم ذلك داخل إطار اجتماعي خاص يتم من خلال أفراد يعملون علي تحقيق أهداف محددة .

لذلك إتجهت وزارة التضامن الاجتماعي إلي الجمعيات الأهلية لتمارس هذا الدور باعتبار أن الجمعيات الأهلية لعبت دورا هاما في التنمية حيث ساهمت في بعض مشروعات التنمية الاجتماعية منذ الثلاثينات وحتي الآن خاصة في مجال التعليم والصحة وحديثا في مجالات الإسكان والبيئة والمرأة والرعاية الاجتماعية وغيرها وزادت أهمية هذا الدور في ظل الظروف المصرية الحالية حيث تتبني الدولة برنامجا طموحا للإصلاح الإقتصادي يستلزم تنشيط دور الجمعيات الأهلية في العمل لتبني المشروعات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ولكن تتساءل الباحثة ***هل يمكن للجمعيات الأهلية أن تتحمل الدور الرئيسي في توفير الخدمات الاجتماعية للمجتمع ؟ الإجابة من وجهة نظر الباحثة لا***. لأنة لا يمكن لمنظمة أهلية مكونة من متطوعين (هواة غالبا) تكونت لإرضاء إهتماماتهم أن تقدم خدمة فعالة في وقت صار تخطيط وتنفيذ مشروعات الرعاية الاجتماعية عمل مهني بالغ الدقة يشارك في أدائه العديد من المتخصصين.

ولكن من الممكن أن يتم الإعتماد علي الجمعيات التطوعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال تعاقد بينها وبين الحكومة يتم ذلك التعاقد وفق مجموعة من الشروط بين وزارة التضامن الاجتماعي (باعتبارها الجهة الحكومية) والجمعيات المسند إليها المشروعات بحيث يتضمن هذا التعاقد :

- مستوي الخدمة والمهن الذي يتولي تقديمها
- أسلوب تقديم الخدمة
- استمرارية الخدمة

ويتضمن هذا التعاقد مسئولية الجمعية التطوعية علي هذه الأمور الثلاثة وتحت إشراف الحكومة باعتبار أنها المؤسسة الأكثر تنظيما وموضوعية في العمل ولديها تمويل مناسب وموظفين أكفاء وهي أيضا تتمتع بالإستمرارية أكثر من أي مؤسسة أخري ولديها القدرة علي إشباع إحتياجات أعم للمجتمع .

وتحقيقا للتعاقد بين الجمعيات التطوعية والحكومية عهدت وزارة التضامن الاجتماعي إلي إسناد ما يقرب من (٩٣%) من مشروعاتها إلي الجمعيات ذات الصفة العامة منذ خطتها الأولي ٦٠-٦٥/٦٤ للجمعيات الأهلية التطوعية ذات الصفة العامة حيث توفير المال والمباني والتجهيزات والأجور وغيرها من المستلزمات وتنيب عنها في إدارتها تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي , علي أن تكون الجمعيات التي يسند إليها تنفيذ هذة المشروعات هي من الجمعيات ذات الصفة العامة سواء كانت هذه الصفة العامة علي المستوي المحلي كالقرية أو مجموعة سكنية أو مركز إداري أو المحافظة .

وبالإضافة إلي ذلك هناك أيضا العديد من الدراسات التي أكدت علي أهمية التدخل الحكومي في توفير الخدمات الاجتماعية لأن السوق في البلاد النامية لا

يمتلك من الآليات ما يسمح له بطرح الخدمات الاجتماعية لقوي السوق هذا بالإضافة إلي أن الجمعيات الأهلية ليست صالحة لتقديم هذه الخدمات وينبثق هذا التوجه مع التحول للقطاع الخاص (التخصيصية) وهي الحركة التي عهدت إلي الحد من وظائف الحكومة والتوسع في دور القطاع الخاص .

وقد حظي هذا الإتجاه نحو مؤيد ومعارض فمن المعارضين لهذا الإتجاه ***الأستاذ الدكتور أحمد زيتون*** حيث تساءل هل يمكن أن تتحمل الجمعيات الدور الرئيسي في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للمجتمع ؟ الإجابة – من وجهة نظرة – لا فنحن إذا لاحظنا أن اهتمامات الأعضاء – وهي الإهتمامات التي انتظموا من أجلها – تشكل الهدف الرئيسي للجمعية التطوعية , وأكد ذلك أحد المتخصصين في الإدارة بقولة أن من الممكن تقويم نجاح الإدارة في هذا النوع من المنظمات بمدي رضاء الأعضاء المنتمين إليها لو لاحظنا ذلك لكان من واجبنا أن نتساءل : هل تستطيع منظمة مكونة من متطوعين – هواة غالبا – تكونت إرضاء لإهتماماتهم أن تقدم خدمة فعاله, في وقت صار تخطيط وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية عمل مهني بالغ الدقة يشارك في أدائه العديد من المتخصصين؟

وإذا لاحظنا أيضا أن الجمعية التطوعية لا تتحمل أية مسئولية قانونية تجاه الرعاية وأنها تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية وفق ما يراة أعضاؤها مناسبا , ويحددونه بأنفسهم في لوائحها وبرامجها طالما أن القانون لا يحرم ذلك يحق لنا أن نتساءل عن إمكانية الحديث عن (حق الرعاية الاجتماعية) والجهة التي تتعهد بة تفعل ما يراه أعضاؤها مناسبا , دون أن تكون محل مساءلة إذا قصر هؤلاء الأعضاء أو أهملوا في توفير هذا الحق ؟

وإذا لاحظنا أخيرا أن من حق الجمعية , وقد بدأت نشاطها بكامل إرادتها, أن تنهيه في الوقت الذي تراة مناسبا , حيث لا توجد مسئولية علي الجمعية

التطوعية نحو استمرار وجودها, سوي بقاء إهتمامات أعضائها , وهي الإهتمامات التي دفعتهم أصلا إلي تكون الجمعية .

ويحق لنا أن نتساءل : هل نترك مستقبل الرعاية الاجتماعية واستمراريتها رهن بقاء إهتمامات جماعة من المتطوعين ؟

إن الإجابة المنطقية عن الأسئلة الثلاثة السابقة هي: لا وبناء علية لايجوز من وجهة نظر ***الأستاذ الدكتور أحمد وفاء زيتون*** أن تتحمل الجمعيات التطوعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية الا من خلال تعاقد بينها وبين الحكومة .

وأيضا الدراسات التالية أكدت علي ضرورة الإعتماد علي الحكومة في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية :

دراسة "كوينر O. Conner " ١٩٩٠ أكدت علي إن الدولة في ظل تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي تخلت عن الإضطلاع لبروز أشكال جديدة لدور القطاع الخاص بعيدة عن سيطرة الدولة في مقابل تدني المستويات المعيشية للفئات الفقيرة وخاصة في الريف المصري مما يساهم في حدوث فجوات داخل المجتمع ويتطلب ذلك تحليل سياسات التخصيصية في الرعاية الاجتماعية ورفضها إذا كانت لا تساعد الفئات الأكثر إحتياجا كما يجب الإعتماد علي مفاهيم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة مع التركيز علي حل المشكلات التي تواجه دولة الرعاية الاجتماعية لأنة مهما كانت المشكلات فإن إتباع قوي السوق لن يحلها.

دراسة " سينمان"١٩٩١ أكدت علي تفضيل المبحوثين تحميل الحكومة مسئولية توفير الخدمات الاجتماعية ويرفضون تماما التخصيصية في مجال الخدمات الاجتماعية.

دراسة اسماعيل سراج الدين و صادق وهبة ١٩٩٢ أكدت علي علي إنه من المتوقع وجود نتائج وخيمة تنعكس علي الخدمات المقدمة نتيجة للتخصيصية , ولا بد من التخفيف من حدتها .

دراسة "عبد الله محمد عبد الله " ١٩٩٣ أكدت علي إن تعظيم دور الحكومة في الإهتمام بالإستثمار البشري لدورة في النمو الإقتصادي نظرا لفشل الدول التي ركزت علي رأس المال المادي فقط لتحقيق التنمية الإقتصادية لذا لا بد من تدخل الحكومة لتقديم الخدمات الاجتماعية بغية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وذلك لفشل القطاع الخاص في توفيرها لإتصالها المباشر بالحكومات .

دراسة " إيهاب إبراهيم الدسوقي ١٩٩٤ " أكدت علي إن لتحقيق نشاط إقتصادي فعال لا بد من قيام الدولة بالخدمات الأساسية مثل التعليم – الصحة – القضاء – الأمن – الدفاع وكذلك إضطلاع الدولة بإقامة مشروعات البنية الأساسية من الطرق والكهرباء بالإضافة إلي المرافق العامة مثل المواصلات والصرف الصحي كما يجب علي الدولة تحديد المشروعات الإستراتيجية التي تظل تحت مظلة الملكية العامة وتقوم بإدراة هذة المشروعات نظرا لأهميتها الإستراتيجية.

دراسة كاب M.Knapp و متشل M.A.Mitchel ١٩٩٤ أكدت علي ضرورة إيجاد سياسة اجتماعية واضحة للقطاع الحكومي تكون معتمدة علي تحديد واضح لمفهوم التخصيصية والوقوف علي أهم العوامل التي تزيد من فعالية الخدمة , مع العمل علي تخفيض تكلفتها وضمان وصولها للفئات المحرومة في ظل تدعيم الدولة للتخصيصية, ويتطلب تنفيذ ذلك مواجهة أزمة دولة الرعاية الاجتماعية وخاصة أنها لا تقدم خدمات كافية في ظل تواجد القطاع الخاص.

دراسة "أحمد وفاء حسين زيتون" ١٩٩٥ التي أكدت علي عدم جدوى نظام السوق في خدمات الرعاية الاجتماعية ومخاطر الإعتماد علية في توفير الخدمات وضرورة أن تحتل الحكومة الدور الرئيسي في تمويل وتوفير الخدمات كما تؤكد الدراسة علي إنه بالرغم من وجود بعض مظاهر التحول إلي القطاع الخاص في مجالات الرعاية الاجتماعية إلا إن الباحث يؤكد علي التورط الحكومي في كافة مجالات الرعاية الاجتماعية مثل الصحة ورعاية الشباب كما أن الدولة تزيد من الميزانيات المنصرفة علي خدمات الرعاية و إن السياسة الحكومية لا تهدف إلي رفع يدها عن خدمات الرعاية الاجتماعية.

دراسة محمد صالح القرشي ٢٠٠٣ أكدت علي إنة عند تطبيق التخصيصية تؤدي إلي ظهور حالات عديدة تؤدي إلي ظهور نسبة محدودة من المجتمع تتميز بدخل نقدي مرتفع مما تؤدي إلي حدوث تفاوت واضح في دخول الأفراد داخل المجتمع مع إمكانية رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية التي يستهلكها عادة أفراد المجتمع ذوي الدخل المحدود بصورة خاصة وصعوبة تعويض هذا الدعم بوسائل أخري .

دراسة خديجة جمعة مطر ٢٠٠٥ هذه الدراسة أكدت أيضا علي إنة عند تنفيذ سياسات إشباع الإحتياجات للمجتمع لا يأتي من خلال آلية السوق لأنة لا يوجد ضمان بوصول تلك الخدمات إلي مستحقيها ومن ثم لا بد من تدخل حكومي من أجل التغلب علي العقبات التي تحول دون إستفادة الفئات المحتاجة للخدمة .

دراسة عبد الصمد إبراهيم حسونة , عوض خلف ٢٠١٠ أكدت هذه الدراسة علي أن نظام السوق يعمل علي زيادة الإحتكارات التي من المحتمل أن تتركز الثروة في يد عدد قليل وارتفاع معدلات البطالة ووجود فجوة بين التكلفة الخاصة والتي يتحملها الفرد والتكلفة الاجتماعية التي يتحملها الآخرون.

دراسة حاتم كريم بلحاوي ٢٠١١ أكدت هذه الدراسة أيضا علي أن نظام السوق يتيح لأصحاب الدخول المرتفعة أن يكون هم المؤثرين أكثر من غيرهم من أصحاب الدخول الأقل وذلك لأن السوق لا يستجيب إلا لرغبات الأفراد المدعمة بالقوة الشرائية بمعني أوضح أن السوق لا يقدم السلع إلا للقادرين علي سداد نفقات هذه السلع.

جميع الدراسات السابقة أكدت علي أن الحكومة لابد أن تتحمل الدور الرئيسي في تمويل وتوفير الخدمات بالرغم من وجود بعض مظاهر التخصيصية في مجالات الرعاية الاجتماعية إلا إنة لا بد من التدخل الحكومي في مجالات الرعاية الاجتماعية باعتبار أن الحكومة هي المؤسسة الأكثر تنظيما واستمرارية في تقديم الخدمة .

وتأسيسا علي ذلك وانطلاقا من أن التجربة المصرية في تخصيصية مشروعات تنمية المجتمع تستند في الأساس إلي تقويم وبالتالي قياس جودة ممارسة الخدمات المقدمة في هذة المشروعات المسندة من وزارة التضامن الاجتماعي للجمعيات الأهلية بالفيوم باعتبار أن الجودة أحد مقاييس التقويم.

وبالرغم من الدراسات السابقة التي عارضت الإتجاه نحو تخصيصية الخدمات الاجتماعية إلا أن هناك العديد من الدراسات التي تؤيد الإتجاه نحو التخصيصية ومن هذه الدراسات :

دراسة عبد القادر محمد عطية ١٩٩٤ أكدت علي إن التخصيصية لها آثار اجتماعية إيجابية من أهمها قدرة القطاع الخاص علي تقديم أنماط جديدة من الخدمات الاجتماعية وذلك من أجل إشباع الإحتياجات المتغيرة للناس في مجالات التعليم والصحة وبالرغم من هذه العوامل والمبررات التي تؤكد علي أهمية دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية .

دراسة مني قاسم ١٩٩٧ أكدت علي إن المؤسسات التطوعية غير الهادفة للربح والخاصة الهادفة للربح ما هي إلا تنظيم إنساني وجد لمساعدة البشر أنفسهم بشكل منظم وهي تعد شكل من أشكال تدعيم فعالية المنظمات الحكومية في خدمة الأفراد وتلبية إحتياجاتهم لما يتمتع بة من قدرة فائقة علي التعامل مع الجماعات المستهدفة بعيدا عن التعقيدات الروتينية التي تتصف بها المؤسسات الحكومية.

دراسة هالة السعيد ١٩٩٧ أكدت علي إن برنامج التخصيصية في مصر يسعي إلي أقصي حد ممكن إلي مساعدة الحكومة في جهودها في تحيق التوازن الإقتصادي كما إنة يخلق الفرص لتقليل سيطرة الحكومة علي أنشطة القطاع الخاص كما يسعي إلي تقليل إستنزاف الموارد الطبيعية مع السماح للقطاع الخاص بإدارة وتمويل بعض الخدمات الاجتماعية.

دراسة عزيز إبراهيم مجدي ٢٠٠٢ أكدت علي إن التخصيصية تعد جزء من عمليات الإصلاح الإقتصادي التي تهدف إلى إعادة هيكلة الإقتصاد من خلال إعادة النظر بين أدوار القطاع العام والقطاع الخاص وذلك لمعالجة الإختلالات الهيكلية التي تصيب إقتصاديات البلدان .

دراسة أحمد منير النجار ٢٠٠٣ أكدت علي إنة من خلال التخصيصية يتم تطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية والتسويقية ومن ثم توسيع وتنويع قاعدة الملكية لفرص زيادة المنافسة من خلال تمتع القطاع الخاص علي دخول مجالات إقتصادية كانت حكرا علي القطاع العام وتؤدي إلي توسيع نطاق الملكية والتخفيف عن أعباء الموازنة العامة المتمثلة في زيادة خدمات الدعم للمشروعات غير المجدية إقتصاديا .

دراسة ضياء مجيد ٢٠٠٣ أكدت علي إن التخصيصية تعتبر من الوسائل المهمة لعمليات الإصلاح الإقتصادي والتي تعمل علي معالجة الإختلالات الهيكلية

التي تصيب إقتصاديات البلدان المختلفة ويعتبر القطاع الخاص في أغلب دول العالم من القطاعات الحيوية التي أثبتت قدرتها وكفاءتها في إدارة مجمل النشاط .

دراسة أحمد جمال الدين ٢٠١٠ أكدت علي إن التخصيصية صارت إتجاها معروفا خلال العشر سنوات الماضية وقد زادت عدد الدول التي طبقت برامج وعمليات التخصيصية من ١٢ دولة في عام ١٩٨٨ إلي أكثر من ٨٠ دولة في عام ١٩٩٥ وإن دول العالم النامي حققت عمليات بيع بنسبة ١٢ % من جملة المبيعات من التخصيصية في العالم .

وتبرير المؤيدين لتخصيصية الخدمات الاجتماعية تلخصها الباحثة في أن برامج الرعاية الاجتماعية تعد من العوامل المهمة في زيادة الإستهلاك الذي يمكننا من صرف الإعانات المادية للفئات الفقيرة , وبهذا الشكل يمكننا الإستمرار في إشباع حاجاتهم عن طريق تأدية دور المستهلكين داخل السوق الإقتصادية الحرة.

فالتخصيصية في مجال الخدمات الاجتماعية من وجهة نظر المؤيدين تعمل علي تدعيم التوظيف الكامل للموارد , ومواجهة المخاطر الاجتماعية , تحقيق العدالة الاجتماعية , وفتح قنوات المطالب والإحتياجات , وضمان وصول الخدمة لمستحقيها , وزيادة الطلب عليها نتيجة لخفض تكلفتها كما إن تخصيصية الخدمات الاجتماعية تسمح بإعطاء الفقراء مساعدات إجتماعية نتيجة لحدوث ما يسمي بالتخصيص الأمثل للموارد وبالرغم من وجود هذة المبررات إلا إنها لا تسير بالآلية التي يطرحها مؤيدوها, خير دليل علي ذلك إرتفاع معدلات الفقر التي تشير إليها كافة التقارير كما إنة لا معني إذن لبرنامج الأبعاد الإجتماعية الذي يقدمه البنك الدولي لمواجهة الآثار السلبية لبرنامج التكيف والتثبيت الهيكلي وأيضا لا معني للإجراءات التي يتم إتخاذها مصر حاليا لتعديل نظام التأمين الاجتماعي والمعاشات وتصميم شبكة أمان إذن فما جدوى هذه الإجراءات إذا كانت الأمور في ظل

التخصيصية تسير علي ما يرام .**وهنا وجدت الباحثة نفسها أمام تساؤل هام هو: هل تلتزم الجمعيات التطوعية بمعايير الجودة في تقديم الخدمات ؟ هذا ما دعاها إلي إجراء الدراسة الحالية.**

وتسعي هذه الدراسة إلي قياس جودة الممارسة في المشروعات المسندة وفق نماذج تنمية المجتمع من وجهة نظر كرستنسون بالتركيز علي نموذج المساعدات الفنية باعتباره النموذج الذي يتضمن تقديم الخدمات والذي يشير إلي أن السمة الظاهرة والتي يتبناها هذا النموذج هي توافر الإهتمام من جانب مقدمي الخدمة وهنا يظهر دور الأخصائي أو المخطط في تقدير الموقف في المجتمع واقتراح أفضل الوسائل الممكنة فنيا لتحسين الموقف بشرط أن يكون التنفيذ من الناحية الإقتصادية والاجتماعية وفي ضوء أفضل المعلومات الفنية فمقدموا المساعدات الفنية أولا وقبل كل شئ فنيون يستخدمون مهاراتهم المهنية في تصميم المشروعات المادية.

وبالتالي ستكشف نتائج الدراسة الحالية عن ما إذا كانت المشروعات المسندة للجمعيات الأهلية تسير بالجودة المطلوبة وفقا لمحكات وشروط نموذج المساعدات الفنية لكرستنسون أم لا ؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلي الآتي

تتناول الدراسة الحالية **تقويم التجربة المصرية في تخصيصية مشروعات تنمية المجتمع علي المستوي المحلي (دراسة مطبقة علي المشروعات المسندة من قبل وزارة التضامن الإجتماعي لجمعيات تنمية المجتمع ببندر ومركز الفيوم**) بإعتبار إن هذة الجمعيات تلعب دورا هاما في التنمية بإعتبارها ساهمت في بعض مشروعات التنمية منذ الثلاثينات حتى الآن .

- ولكي تستطيع هذة الجمعيات أن تتمكن من تحقق أهدافها وتقديم خدماتها وتقوم بدورها في عملية التنمية من خلال المشروعات المسندة لها من قبل وزارة التضامن الإجتماعي فلا بد من قياس جودة الخدمات المقدمة في المشروعات المسندة .

- تنبع أيضا أهمية الدراسة من الاهتمام بالتجربة المصرية لتخصيصية الخدمات الاجتماعية التي آثارها الأستاذ الدكتور **أحمد وفاء زيتون** من خلال كتاباته عن تخصيصية الخدمات الاجتماعية وتحفظاته علي استخدام الجمعيات التطوعية في تقديم خدمات تنمية المجتمع .

- من خلال هذه الدراسة سوف يتم التأكد من أن جودة الممارسة في المشروعات المسندة من قبل وزارة التضامن الإجتماعي يتم تنفيذها وفقا لنماذج التنمية وشروطها من وجهة نظر كرستنسون بالتركيز علي نموذج المساعدات الفنية .

- الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تساهم في إحداث التنمية والتغير الاجتماعي المرغوب فيه وعليها أن تتغير وتتطور بتغيير وتطوير المجتمع وأن تضاف إلي مسئولياتها التبعات التي تفرضها المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع .

- قد تساعد هذه الدراسة في توجيه البحوث المستقبلية في مجال التنمية وجمعيات تنمية المجتمع وجذب إهتمام الباحثين لإجراء دراسات تتعلق بمتغيرات الدراسة في المجالات المختلفة للمشتغلين بمهنة الخدمة الاجتماعية .

- توضح هذه الدراسة أيضا مخاطر الإعتماد علي القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية والحدود التي يقف عندها الإعتماد علي جمعيات تنمية المجتمع في تقديم الخدمات الاجتماعية .

- المقياس الذي تصممه الباحثة سوف يصلح لقياس جودة ممارسة الخدمات المقدمة في مشروعات تنمية المجتمع المنفذة والتي قد يستفيد بها الباحثين في تقويم مشروعات التنمية.

ثالثا : أهداف الدراسة وتساؤلاتها

١ – أهداف الدراسة

تنطلق أهداف الدراسة من هدف رئيسي مؤداه

قياس جودة ممارسة تنمية المجتمع في المشروعات المسندة من وزارة التضامن الاجتماعي لجمعيات تنمية المجتمع ببندر ومركز الفيوم

وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في :

- قياس مدي إعتماد الممارسة علي أهداف محددة سلفا من قبل المتخصصين .
- قياس مدي إعتماد الممارسة علي التخطيط كمنهج لحل المشكلات .
- قياس مدي إعتماد الممارسة علي الخبرة الفنية .

٢ – تساؤلات الدراسة

- هل تم تحديد أهداف المشروع وفق محكات وشروط نموذج المساعدات الفنية ؟
- هل تم الإعتماد علي التخطيط كإستراتيجية لإنجاز المشروع ؟
- هل تم الإعتماد في تنفيذ المشروع علي متخصصين ؟

ثالثا : مفاهيم الدراسة

●- مفهوم التقويم

التقويم في معناه اللغوي يثمن – يقيم – يخمن evaluate(v) تحقيق القيمة المقدرة، تقدير, تثمين ، تقييم- تقدير- تخمين evaluation (n) .

ويعرف التقويم بأنة "عملية إجتهادية لحساب القيمة المادية أو تقدير لقيمة الشئ ، ***وفي الخدمة الاجتماعية*** هو قياس أو تقدير إلى أي مدى حقق التدخل أو المشروع أغراضه وأهدافه وما هي بالتحديد أسباب نجاح أو فشل التدخل أو المشروع ، ويمثل التقويم أهميته في برامج الخدمات الاجتماعية حيث يستخدم لإثبات أحقية البرامج القائمة في إستمرار تمويلها.

ويمكن أن يعرف التقويم بأنة "تقدير قيمة الشئ أو كميتة من واقع الملاحظة أو إختيار أداء في الواقع من خلال البيانات سواء تم قياسها مباشرة أو إستنتاجها ويتم التقويم وفقاً لمعايير محددة" .

والتقويم هو إحدى الخطوات الرئيسية التي تتضمنها العملية التخطيطية التي تستهدف التعرف على إنجازات الخطة ومدى ما حققته من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف ورأي المستفيدين من البرنامج والمشروعات والإستفاده من هذه البيانات والمعلومات في خطط العمل المستقبلية .

التعريف الإجرائي للتقويم :

- التقويم هو تقدير قيمة الشئ أو كميته.
- التقويم عملية يتم من خلالها قياس أو تقدير مدى تحقيق البرنامج أو المشروع لأهدافه.
- التقويم يتم وفقاً لمعايير محددة.
- التقويم عملية أساسية تتضمنها العملية التخطيطية.

١ ـ مفهوم التقويم

يجب أن يكون مفهوما بوضوح أن النتيجة النهائية لأي عملية التقويم هي التغيير والتي يقوم أساسا علي طريقة منهجية وموضوعة حيث يقف التقويم علي كيف يمكن لبرنامج أن يفعل ما هو أفضل من أجل التغيير في تقديم خدمة أفضل للعميل و التغيير في المشروعات لا يتم إلا من خلال عملية منظمة لتقويم المشروعات مع إمكانية وضع البدائل لتقويم المشروعات بأكثر فعالية .

مفهوم التقويم في الدراسة الحالية

يجب أن يكون مفهوما بوضوح أن النتيجة النهائية لأي عملية تقويم هي التغيير والتي يقوم أساسا علي طريقة منهجية وموضوعة حيث يقف التقويم علي كيف يمكن لبرنامج أن يفعل ما هو أفضل من أجل التغيير في تقديم خدمة أفضل للعميل و التغيير في البرامج الإقتصادية لا يتم إلا من خلال عملية منظمية لتقويم البرامج مع إمكانية وضع البدائل لتقويم المشروعات بطريقة أكثر فاعلية .

٢ـمفهوم جمعيات تنمية المجتمع

جمعية تنمية المجتمع ما هي إلا جمعية تطوعية إتخذت من تنمية المجتمع هدفا تسعي إلي تحقيقه والجمعية التطوعية ما هي إلا جماعة من الناس تجمعوا بشكل تلقائي ونظموا أنفسهم من أجل تحقيق غرض من أغراض الرعاية الاجتماعية يتمشي مع قيمهم واهتماماتهم الخاصة لا يحركهم في ذلك وظيفة أو منصب حكومي .

ومن الملاحظ إن إهتمامات الأعضاء وهي التي إنتظموا من أجلها – تشكل الهدف الرئيسي للجمعية , وقد أكد ذلك أحد المتخصصين في الإدارة بقولة إن من الممكن تقويم نجاح الإدارة في هذا النوع من المنظمات بمدي رضاء الأعضاء المنتمين إليها .

ولا تتحمل الجمعية التطوعية أية مسئولية قانونية تجاه الرعاية فهي تقدمها وفق ما يراه أعضاؤها مناسبا ويحددونه بأنفسهم في لوائحها وبرامجها طالما إن القانون لا يحرم ذلك ويلاحظ إن من حق الجمعية وقد بدأت نشاطها بكامل إرادتها إن تنهيه في الوقت الذي تراه مناسبا إذ لا مسئولية علي الجمعية التطوعية نحو إستمرار وجودها سوي بقاء إهتمامات أعضائها التي دفعتهم أصلا إلي تكوين الجمعية , وتتصف الجمعيات التطوعية بالمرونة والحرية في العمل , وجعلها ذلك قادرة علي إجراء التجارب , وإستحداث البرامج الجديدة .

ونظرا لقرب هذه الجمعيات من الناس حيث تؤدي خدمات للشعب عن طريق الجهود الشعبية فقد أصبحت أكثر حساسية للمشكلات الاجتماعية وتميزت باللمسة الإنسانية , ونظرا لما تتمتع بة الجمعية التطوعية من حرية ومرونة فقد أصبحت علي عكس المؤسسات الحكومية تستطيع تقديم البرامج التي لا تهتم إلا فئة قليلة أو عدد محدود من الناس , كما تستطيع تشجيع المعونة المتبادلة بين جماعة من الناس دون الآخرين أو تتعامل في الأمور الدينية التي تهم إحدي طوائف المجتمع ولا تهم بقية طوائفه . وتتشكل الجمعية التطوعية عادة من كيان عام يضم الأعضاء وهذا الكيان " الجمعية العمومية " هو الذي يملك السلطة العليا في الجمعية التطوعية , وتختار الجمعية العمومية أو تعين مجلسا للإدارة أو لجنة إدارية تولي إدارة الجمعية نواب عنها , وتتولي الجمعية العمومية محاسبة مجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية بشكل دوري " كل عام غالبا " وينطبق هذا علي كل الجمعيات التطوعية بما فيها الجمعيات التطوعية في مصر .

وقد قسم بيفريدج Beveridge الجمعيات التطوعية إلي نوعين من الجمعيات : جمعيات للمعونة المتبادلة وجمعيات للإحسان وفيما يلي سوف تتناول الباحثة كل منها بالتحليل :

أ ـ جمعيات المعونة المتبادلة

تندرج جمعيات المعونة المتبادلة تحت صنف المنظمات التي أطلق عليها بلاووسكوت W .R.Scott & P.M.Blau جمعيات المنفعة المتبادلة Mutual Benefit Association –ويضم هذا التصنيف من المنظمات الأحزاب السياسية, الإتحادات, النوادي, الجمعيات المهنية والطوائف الدينية ومن المتوقع في هذا النوع من المنظمات أن يكون الأعضاء هم المستفيد الرئيسي منها ورغم إن الإدارة في كل أنماط المنظمات لا يحكمها ولا يمكن أن يحكمها أتباع رأي الأغلبية بل يقودها السعي إلي أقصي فاعلية ممكنة لتحقيق الأهداف فإن هذا الصنف من المنظمات " جمعية المنفعة المتبادلة " لا تسمح لاعتبارات الكفاءة بهذا المعني أن تعوق تحكم الأعضاء في قرارات المنظمة .

إن الديمقراطية بعبارة أخري أكثر أهمية في هذا الصنف من المنظمات من الكفاءة ... إذ إن جمعيات المنفعة المتبادلة هي في شكلها المثالي تجمع بضم أعضاء لهم مصالح مشتركة ينشطون للعمل معا تحقيقا لهذه المصالح .

وهكذا لا توجد في هذه الجمعيات أى فئة واحدة مسئولة عن تقديم الخدمة والإستفاده منها هي فئة " الأعضاء " كما إن فئة الإداريين إن وجدت تعمل تحت سيطرة هؤلاء الأعضاء وفي خدمتهم وتسمح الجمعيات من هذا النوع للمواطنين العاديين من سكان منطقة محلية ما إن ينظموا أنفسهم ويشاركوا " كأعضاء " للعمل متعاونين تحقيقا لمصالحهم .

ب - جمعيات الإحسان

في هذه الجمعيات يتميز المحسنون عن متلقي الإحسان كما إنهم – أي المحسنون – ليسوا مسئولين عن متلقي الإحسان إنما تحركهم فقط مشاعرهم وإهتماماتهم الخاصة وجمعية الإحسان كمنظمة هي خليط من صنفين من المنظمات فجزء منها جمعية منفعة متبادلة – وقد سبق الإشارة إليها – والجزء الثاني منظمة خدمة Service Organization ومنظمات الخدمة هي منظمات وظيفتها الرئيسية خدمة العملاء وتشمل مؤسسات الخدمة الاجتماعية , المستشفيات , المدارس وعيادات الصحة العقلية وبينما كان الأعضاء في جمعيات المنفعة المتبادلة مؤهلين لتحديد ما هو الأفضل لصحته أن يجري عملية جراحية أم لا .... لذا لا يجب في هذا النوع من المنظمات غير مؤهل لذلك فالمريض مثلا ليس مؤهلا للحكم عما إذا كان من الأفضل لصحته أن يجري عملية جراحية أم لا ... لذا لا يجب في هذا النوع من المنظمات أن يسمح المهني للعميل بالتأثير في حكمة لأنة إذا فعل ذلك فسوف يحرم العميل من تقديم الخدمة الأفضل له وعلي الرغم من إهتمام هذا النوع من المنظمات باعتبارات الكفاءة الإدارية إلا إن هذه الإعتبارات تنحي جانبا إذا تعرضت الخدمات المهنية بسببها للخطر .

وهذا النوع من المنظمات قد يصلح لممارسة تنمية المجتمع علي المستوي المحلي وفقا لنموذج المساعدات الفنية ولا يصلح لممارسته وفقا لنموذج الجهود الذاتية , نموذج الصراع حيث يركز هذا النمط علي الإعتبارات المهنية أو الخبرة الفنية وليس علي رأي العملاء أو الأعضاء " المشاركة " ولكن جمعية الإحسان في الواقع ليست منظمة للخدمة تماما بل هي وفقا ما تم عرضة خليط من منظمة الخدمة وجمعية المنفعة المتبادلة, حيث تخدم إهتمامات أعضائها في خدمة إهتمامات الآخرين .

ومن هنا تتساءل الباحثة عن مقدرة هذه الجمعيات علي ممارسة تنمية المجتمع بالجودة المأموله

ووزارة التضامن الاجتماعي لكي تسند مشروعاتها للجمعيات يجب أن يتوافر في هذه الجمعيات شروط أو مواصفات مؤسسة الخدمة " شروط الإسناد"

الجمعية الأهلية في هذه الدراسة تعني جمعيات تنمية المجتمع المشهرة والتي تسند إليها مشاريع من وزارة التضامن الاجتماعي بمدينة ومركز الفيوم .

٣ – مفهوم التخصيصية

التخصيصية مصطلح جديد أضيف إلي مفردات اللغة العربية وشاع إستخدامه في الآونة الأخيرة وهو ترجمة لمصطلح إنجليزي جديد أضيف إلى مفردات اللغة العربية وشاع إستخدامه, وهو ترجمة لمصطلح جديد أيضاً على مفردات اللغة الإنجليزية **Privatization**وقد ترجم هذا المصطلح إضافة إلى الترجمة السابقة إلى " الإستخصاص , الإخصاص , التفريد , الأهلنة , التفويت , التخاصية, المخاصة, والخصخصة كما ترجمها أحد الباحثين إلى " الخاصخصة".ويقصد بهذا المصطلح تحويل المشروعات التي تملكها الدولة أو التي إستملكتها عن طريق التأميم إلى القطاع الخاص , يتولى أمرها كلية أو ليشارك الدولة فيها.

ويشير مصطلح التخصيصية إلي ثلاث مسائل رئيسية هي

- نقل ملكية المنشأة العامة كليا أوجزئيا من القطاع العام إلي القطاع الخاص وذلك بتحويل المنشأة إلي شركة مساهمة ببيع جزء من الأسهم إلي القطاع الخاص .

- نقل إدارة المنشآت العامة إلي القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة ويتم ذلك عن طريق تأجير المنشأة أو عقد إدارة أو عقد إمتياز .
- بملكية المنشآت العامة أو إداراتها .

وتوسع صديق عفيفي في المفهوم حيث عرف التخصيصية علي إنها :

- تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلي القطاع الخاص حيثما كان ممكنا وضروريا من أجل الترشيد الإقتصادي ورفع الكفاءة .

- تنشيط وتوسيع نطاق المنافسة في إنتاج وتسويق كافة السلع والخدمات أو بمعني آخر تحرير السوق من الإحتكارات العامة أو الخاصة كلما كان ذلك ممكنا وبالتالي السماح بدخول القطاع الخاص منافسا للقطاع العام في الأنشطة المختلفة .

- إلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة لة .

- إسناد عملية إنتاج الخدمات التي تلتزم الحكومة بتوفيرها إلي القطاع الخاص لتحقيق خفض في التكلفة أو إسناد عقود إدارة الوحدات المملوكة للدولة إلي القطاع الخاص مع إستمرار الملكية العامة أو تأجيرها لفترات مختلفة إلي القطاع الخاص في ظل ضوابط تحافظ علي الصالح العام.

- التوسع في تحميل تكلفة الخدمات العامة إلي المستفيد مباشرة (كفرض رسوم علي إستخدام الطرق العامة مثلا) .

- تخفيض القيم البيروقراطية علي حركة مبادءات القطاع الخاص وإقتصارها علي الحد الأدني الضروري لتنظيم العلاقات وضبط معايير وجودة الأداء .

وهكذا تم تعريف التخصيصية بأنها حزمة متكاملة من السياسات التي تستهدف تحقيقا للأهداف التنموية والتوزيعية بفاعلية أكبر من خلال إطلاق آليات السوق ومبادءات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة من أجل الكفاءة .

إذن فالتخصيصية أيضا هي رؤية متكاملة لكيفية إدارة الإقتصاد القومي بكفاءة أعلي وبفاعلية أكبر

وهكذا تم تعريف التخصيصية بأنها حزمة متكاملة من السياسات التي تستهدف تحقيق الأهداف التنموية والتوزيعية بفاعلية أكبر من خلال إطلاق آليات السوق ومبادءات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة من أجل الكفاءة .

إذن فالتخصيصية أيضا هي رؤية متكاملة لكيفية إدارة الإقتصاد القومي بكفاءة أعلي وبفاعلية أكبر

وتخصيصية الخدمات الإجتماعية كما حددها المشتغلون بالرعاية الإجتماعية حديثا هي حركة تستهدف الحد من وظائف الحكومة والتوسع في دور القطاع الخاص وهي نزعة حكومية أو مجتمعية لتشجيع القطاع الخاص علي إشباع الحاجات الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي إلي التوسع في إستخدام قطاع الأعمال الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية إستنادا إلي تصور مؤداة إن هذا القطاع الهادف إلي الربح سوف يقدم الخدمة الأفضل والأرخص وإنها – أي التخصيصية – محاولة لتقليص حجم ما عرف في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بدولة الرعاية Welfare State .

طبقا للعرض السابق يمكن القول إن التخصيصية في مجال الخدمات الاجتماعية تتضمن تصفية نظام الرعاية الاجتماعية عن طريق تحويل الجزء الأكبر والأكثر أهمية من خدماته إلي النظام الإقتصادي والإبقاء علي القليل من هذه الخدمات ليقدمها القطاع التطوعي الخاص أو يقدمها النظام الأسري لتعمل كشبكة أمان لحماية المواطنين من السقوط بين أنياب الفاقة

ويعني هذا إن الحديث عن تخصيصية الخدمات الاجتماعية هو في جزء كبير منة حديث عن التحول إلي النظام الإقتصادي والمنشأة الإقتصادية في توفير وتمويل هذة الخدمات .

لعل من الضروري لمن يشارك في الجدل حول تخصيصية الخدمات الإجتماعية أن يميز بين وظيفتين مختلفتين في هذا المجال هما :

- توفير الخدمة أو إدارتها .
- تمويل هذة الخدمة .

فمن الخطأ إفتراض أن الخدمات التي توفرها المؤسسات الحكومية – كالتعليم مثلا – يجب أن تمول عن طريق الحكومة أو من خلال الضرائب كما إن من الخطأ أيضا إن الخدمات التي تقدمها الهيئات الخاصة يجب أن تمول من خلال التبرعات الأهلية أو مدفوعات العملاء مقابل الإنتفاع بهذه الخدمات فهذان إختياران فقط من إختيارات أخري فمن الممكن إمكانية توفير الخدمات الاجتماعية عن طريق القطاع الخاص سواء الهادف للربح أو التطوعي أو غير الرسمي من خلال تمويل حكومي وإمكانية توفير هذة الخدمات من خلال المؤسسات الحكومية التابعة مباشرة للحكومة المركزية أو التي تتبع الإدارة المحلية وبتمويل من القطاع الخاص هذان البديلان إضافة إلي البديل الثالث وهو توفير الخدمات الاجتماعية من خلال أي شكل من أشكال القطاع الخاص وبتمويل خاص يعبرون عن التحول إلي تخصيصية الخدمات الاجتماعية .

يتضح من خلال شكل إمكانية توفير الخدمات الاجتماعية عن طريق القطاع الخاص سواء الهادف إلي الربح أو التطوعي أو غير الرسمي من خلال تمويل حكومي وإمكانية توفير هذه الخدمات من خلال المؤسسات الحكومية التابعة

مباشرة للحكومة المركزية أو التي تتبع الإدارة المحلية وبتمويل من القطاع الخاص .

هذان البديلان إضافة إلي البديل الثالث وهو توفير الخدمات الاجتماعية من خلال أي شكل من أشكال القطاع الخاص وبتمويل خاص يعبرون عن التحول إلي تخصيصية الخدمات الاجتماعية وبعبارة أخري التخصيصية وفقا للجدول السابق تعني التحرك من الركن السفلي في أقصي اليسار إما إلي أعلي , او إلي اليمين , أو إلي الركن العلوي في أقصي اليمين , وهذه خيارات مختلفة ذات نتائج مختلفة علي الخدمات الاجتماعية رغم إنها جميعا تعني " التخصيصية " .

وتعني الباحثة بتخصيصية مشروعات تنمية المجتمع تخلي وزارة التضامن الاجتماعي كليا أو جزئيا عن إدارة وتمويل مشروعاتها لتنمية المجتمع المدرجة في الخطة لإحدي جمعيات تنمية المجتمع المحلي .

رابعا : الإجراءات المنهجية للدراسة

- **نوع الدراسة** : تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات التقويمية
- **المنهج المستخدم** : إتساقا مع نوع الدراسة الحالية اعتمدت الباحثة علي استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل
- **أدوات الدراسة** : اعتمدت الباحثة بصفة أساسية علي مقياس جودة ممارسة خدمات تنمية المجتمع في المشروعات المسنده.

خامسا : مجالات الدراسة

- **المجال البشري**:مقدمي الخدمة في المشروعات المسندة وعددهم (١٠٧) .

- **المجال المكاني**:عدد (٧٠) جمعية تنمية مجتمع منفذ بها (١٠٧) مشروع.

- **المجال الزمني** :

- فترة جمع المادة العلمية وتكوين الإطار النظري للدراسة بدأت من ٢٠١٢/١٢/١ م.

- فترة جمع البيانات من الميدان بدأت من ٢٠١٣/١٠/١ م.

- فترة تفريغ وجدولة وتحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج بدأت ٢٠١٣/١٠/١٥ حتي ٢٠١٣/١٢/١ م.

سادسا : نتائج الدراسة

النتائج الخاصة بالهدف الأول والذي تم تحديدة بقياس مدي إعتماد الممارسة علي أهداف محددة سلفا من قبل المتخصصين

هناك شبة إتفاق حول هذا الهدف فقد حصل علي مجموع أوزان (٣٢٥٥) ومتوسط مرجح (١,٤٧) وقوة نسبية (٩٥,٣%) وفي قوية التأثير مما يعكس قوة إتجاة مقدمي الخدمة في المشروعات المسندة تجاة هذا الهدف .

النتائج الخاصة بالهدف الثاني والذي تم تحديده بقياس مدي إعتماد الممارسة علي التخطيط كمنهج لحل المشكلات .

تشير الدراسة الحالية الخاصة بالهدف الثاني بأن هناك شبة إتفاق من جانب المبحوثين حصل هذا الهدف علي مجموع أوزان (٤٨٧٤) ومتوسط مرجح (١,٤١) وقوة نسبية (٩٤,٤%) وهي قوية التأثير مما يعكس قوة إتجاة مقدمي الخدمة حول هذا الهدف .

النتائج الخاصة بالهدف الثالث والذي تم تحديدة قياس مدي إعتماد الممارسة علي الخبرة الفنية

تشير نتائج الدراسة الخاصة بالهدف الثالث والأخير من أهداف الدراسة الحالية بأن هناك شبة إتفاق حول هذا الهدف حصل علي مجموع أوزان (٥١٦٤) ومتوسط مرجح (١,٤٠) وقوة نسبية بلغت (٩٤,٦١%) وهي قوية التأثير مما يعكس قوة إتجاة مقدمي الخدمة حول هذا الهدف .

سابعا : توصيات الدراسة

١ – توصيات الدراسة

إستنادا إلي النتائج التي تم التوصل إليها فإنة يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات بهدف تطوير جودة ممارسة تنمية المجتمع في المشروعات المسندة .

ويمكن تصنيف هذه التوصيات إلي مجموعتين :

أ - توصيات خاصة بالمشروع المسند :

- وضع النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذة الدراسة ضمن خطة وزارة التضامن الاجتماعي بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة مما يمكن الجمعيات من الحصول علي مزايا تعين علي تنفيذ المشروعات والإستفادة من خبرات الجمعيات في تنفيذ وإدارة المشروعات والعمل علي تطويرها مما يساعد علي تقديم خدماتها بما يتفق مع إحتياجات المستفيدين منها .

- توصي الدراسة بزيادة الإهتمام بإجراء التقويم السنوي والتقويم النصف سنوي لكل مشروع من أجل التعرف علي الصعوبات التي تعترض تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه والأهداف التي تحققت هل تحققت وفقا لمعايير الجودة .

- توصي الدراسة ببناء القدرات المؤسسية للجمعية المنفذ بها المشروع علي أن تتضمن بناء القدرات تدريبات للقادة البارزين في المجتمع والتي يلعبون دورا واضحا في تنفيذ المشروع .

ب-توصيات خاصة بمقدمي الخدمة :

- توصي الدراسة بالأخذ بمقترحات مقدمي الخدمة التي توصلت إليها الدراسة سواء فيما يتعلق بمقترحاتهم حول زيادة التدريبات لمقدمي الخدمة من أجل إكسابهم المهارات اللازمة لحل المشكلات وإشباع إحتياجات المجتمع .

- توصي الدراسة بإجراء التدريبات بصفة مستمرة لمقدمي الخدمة من أجل زيادة مهاراتهم وقدراتهم في تنفيذ المشروع .

- عمل لقاءات نقاشية بين مقدمي الخدمة في كل المشروعات المسندة وفي هذه اللقاءات يقدم كل من مقدمي الخدمة خطة مقترحة عن كيفية تطوير المشروعات ومعرفة الصعوبات التي تعترض التنفيذ ووضع خطط للتغلب عليها

خاتمـــــــة

من واقع العرض السابق تم تحقيق أهداف الدراسة والإجابة علي تساؤلاتها مما يؤكد ذلك أن الهدف الأول للدراسة تم تحقق بقوة نسبية (٩٥,٣%) ومجموع أوزان (٣٢٥٥) , والهدف الثاني للدراسة تحقق بقوة نسبية (٩٤,٤%) ومجموع أوزان (٤٨٧٤) , والهدف الثالث للدراسة تم تحقيقه بقوة نسبية (٩٤,٦%) ومجموع أوزان (٥١٦٤) وجميعها قوية التأثير وذلك ما يؤكده الجزء الميداني للدراسة التي قامت الباحثة بإجراؤة أن جودة الممارسة في جميع المشروعات المسندة تسير وفق نموذج المساعدات الفنية من وجهة نظر كرستنسون .

المراجـــــــــــــع

أولا : المراجع العربية

أ) الكتب العلمية

- إبراهيم عبد الرحمن رجب: مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصر, مؤسسة الشرق الأدنى, كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان, ص ص ٢٣: ٢٥.
- أحمد جمال الدين موسي : الآثار الإقتصادية والقانونية المترتبة علي خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام , ٢٠١٠ , ص ٩٤ .
- أحمد ماهر : إقتصاديات الإدارة , الإسكندرية , الدار الجامعية , ١٩٩٣.
- أحمد وفاء حسين زيتون: دراسات في الفقر والتنمية , الفيوم , مكتبة الصفوة للنشر و التوزيع , ٢٠٠٣ .
- رابح رتيب : مستقبل الخصخصة , الأهرام الإقتصادي , العدد ١٠٥ , القاهرة , الأهرام الإقتصادي .
- صديق محمد عفيفي: التخصيصية لماذا .... وكيف؟ القاهرة : كتاب الأهرام الإقتصادي- يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام , العدد (٦٠) فبراير ١٩٩٣.
- ضياء مجيد : التخصيصية والتصحيحات الهيكلية , مؤسسة شباب الجامعة , الأسكندرية , ٢٠٠٣ , ص ٢٥ .
- عبد العزيز مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

- عزيز إبراهيم مجدي : الخصخصة لعامة وتحديات العصر , عالم الكتب, القاهرة , ٢٠٠٢ , ص ٨٩.
- مني قاسم:الإصلاح الإقتصادي في مصر و دور البنوك في التخصيصية, الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , ١٩٩٧ , ص ٢٢٥ .

ب) الرسائل العلمية

- إيهاب ابراهيم الدسوقي : **إمكانية تطبيق التخصيصية في الدول النامية مع التطبيق علي جمهورية مصر العربية** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التجارة – جامعة عين شمس , ١٩٩٤.
- خديجة جمعة مطر: **الخصخصة وتأثيرها في الموازنة العامة للدول المختارة** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الإدارة والإقتصاد , جامعة سوريا , ٢٠٠٥.
- عبد الله محمد عبدالله :**دراسة في الإنفاق الحكومي علي التعليم وأثرة علي هيكل العمالة في مصر** ,رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التجارة – جامعة الزقازيق , ١٩٩٣.

ج) الندوات والمؤتمرات

- أحمد وفاء زيتون : **تخصيصية الخدمات الاجتماعية** , المؤتمر العلمي الثامن , الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة القاهرة , من ١٧ – ١٩ مايو ١٩٩٥.
- جلال الدين الغزاوي: دراسة إستطلاعية حول مفهوم الخدمات الاجتماعية, في ندوة تكامل الخدمات الإجتماعية ووسائل تمويلها , الكويت , المعهد العربي لإنماء المدن , ١٩٩٣ , ص ٢٥٨ .

●عبد الباسط إبراهيم حسونة: **ندوة عن خصخصة الشركات المملوكة للدولة** , جامعة الإسراء الخاصة , عمان , الأردن, ٢٠٠٩.

د) أبحاث المجلات والدوريات والنشرات العلمية والتقارير

- أحمد منير النجار : ماهية التخصيصية والدروس المستفادة من بعض تجاربها , مجلة الكويت الإقتصادية , العدد الخامس عشر , ٢٠٠٣ , ص ١٢٥ .
- حاتم كريم بلحاوي: **الخصخصة كنموذج للإصلاح الإقتصادي** , مجلة واسط للعلوم الإنسانية , العدد السابع عشر, ٢٠١١.
- محمد صالح القرشي: **التحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص بين الأداء التنموي**, صندوق النقد الدولي , مجلة إقتصادية تصدرها جمعية الإقتصاديين العراقيين , عدد خاص , ٢٠٠٣.
- عبد القادر محمد عطية : تحليل الآثار التنموية للتخصيصية علي مصر, مجلة مصر المعاصرة , العددان ٤٣٧ , ٤٣٨ يوليو / أكتوبر , ١٩٩٤ .
- هالة السعيد : الآثار الإقتصادية لبرنامج التخصيصية في الدول النامية مع التطبيق علي التجربة المصرية , مجلة مصر المعاصرة , العدد ٤٤٥ يناير , ١٩٩٧ , ص ٢٢٨ .

ة) القوانين والتقارير والمعاجم

- منير البعلبكي: **المورد (قاموس عربي- إنجليزي)** ،بيروت ،دار العلم للملايين ، ط٢٨، ١٩٩٤.

Secondly : English References

- O . Connor , ***privatization and welfare Services*** : Australia Australian Journal of Social Issues , 1990.
- S . A Snyman , Some perceptions of the public concerning privatization and community participation : South Africa : Maatsakaple , werk – Social work , Inc , 1991 , P . 143 .
- Ismail Serageldin , Sadek Magdi Wahba , Poverty Analysis and Adjustment Policy Using Household data the Poverty Index , Cairo university 21:23Nov 1990, P 27.
- M.Knapp. Searching for Efficiency in Long –term care :Deinstitutionalization and Privatization , England , The British Journal of Social Work , 1998, P149 .
- W.A.Mitchell ,Privatization and Decentralization of Welfare Services ,South African Meanings and relations , Johannesburg , 1994 , P81.
- Paul Holden , Sara Rajap patirana , Directions in development : In Shackling the private Sector , Latin American Story , Washington the world Bank , 1995 , P 672.

- Peter Taylor – Gooby " social Change , Social Welfare , and Social Science London Harvester Wheat sheaf , 1991 , P . 32.
- Lois Bryson " Welfare & The State London : the Macmillan Press LTD , 1992 P . 123 .
- Brenda Dubois ,Karla Krogsrud Mily Social Work : An Empowering Profess Boston : Allyn & Bacon . 1992 P. 102.
- Yehesel Hasenfeld and Richard Hoefe USA – Social Services and Social Work Unde Reaganism In Brian Munday (ed) " The Crisis In Welfare " An International Perspective on Social Work ,London :Hrvester Wheatshegf ,1989 , P 131.
- David Macarov , The Design of social Welfare N.Y : Holt , Rinehart and Winston ,1978, P 6.
- Mary Wirtz Macht &Jean K.Quman & Fredrick W. Seidl . " Social Work : An Introduction " (Columbus : Charles E . Merrill Publishing CO, 1986 ,P . 12 .
- Seymour Siegel " Judaism and Liberalism – A conservative View in Paul E . Weinberger (ed) " perspective on social

welfare – An Introductory Anthology ' N .Y : Macmillan publishing co , INC , 1974 , P 97 .